وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

النشرة الإخبارية الأسبوعية

الإصدار الشهري التاسع والعشرون ،العدد٢ الخميس ١٩ مايو ٢٠٢٢

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

http://www.mped.gov.eg

أولاً: التقارير الدولية

- **البنك الأوروبى لإعادة الإعمار، يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد المصري إلى ٥,٧% العام المالي الحالي[1].**

- أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية رفع توقعاته لنمو الاقتصاد المصري لتسجل ٥,٧% بنهاية العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢، بزيادة ٠,٨% عن التوقعات الصادرة في نوفمبر الماضي، والتي كانت عند مستوى ٤,٩%.
- وتوقع في تقريره حول آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر تعافي نمو الاقتصاد المصري في العام المالي المقرر انتهاؤه في يونيو المقبل، رغم التداعيات العالمية على أسعار القمح والمنتجات الغذائية والنفط بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية، كما أكد أن الإقبال على صادرات الغاز المصرية وارتفاع الأسعار العالمية سيعزز الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط.
- وأشار التقرير، إلى أن الإصلاحات الاقتصادية المستمرة التي تنفذها الدولة ستسهم أيضًا في الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي. وتوقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أن تدفع التحديات العالمية الاقتصاد المصري لتحقيق معدلات نمو بنسبة ٥% خلال العام المالي المقبل. وعلى مستوى العام الميلادي أشار التقرير إلى أن نمو الاقتصاد المصري سيتراجع إلى ٣,١% خلال عام ٢٠٢٢، قبل أن يرتفع لمستوى ٦% في عام ٢٠٢٣.
- وكان تقرير البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الصادر في نوفمبر الماضي، توقع أن يقود الاقتصاد المصري التعافي في منطقة جنوب وشرق المتوسط، مدفوعًا بالنشاط الاقتصادي القوي في مصر، لاسيما في الربع الثاني من عام ٢٠٢١، وكانت توقعات البنك حينها أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة ٤,٩% خلال العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢، مدفوعًا بالتطور والطفرة في قطاع الاتصالات، فضلاً عن تعافي الاستهلاك وعائدات الاستثمار الأجنبي المباشر، قبل أن يزيد التوقعات في التقرير المحدث لتوقعات الاقتصاد الإقليمي الصادر في مايو الجاري خلال الاجتماعات السنوية للبنك المنعقدة بالمغرب.
- وجاء شهادة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تأكد على قوية الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تقوم الحكومة بتنفيذها على مدار السنوات الماضية، وتأثيرها الإيجابي على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والحفاظ عليه رغم التحديات العالمية التي بدأت بجائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت مصر من الدول القليلة التي استطاعت الحفاظ على نمو إيجابي خلال الجائحة، ثم مواجهة التحديات العالمية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، كما تعكس توقعات البنك الثقة الدولية في الاقتصاد المصري.
- وتؤكد التوقعات الإيجابية التي أوردها تقرير البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية قدرة الاقتصاد المصري على المضي قدمًا نحو تحقيق التعافي المرن من جراء الصدمات الاقتصادية العالمية، استنادًا إلى التحركات الإيجابية في القطاعات التنموية ذات الأولوية واستمرار تنفيذ المشروعات القومية، وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية في مجالات الطاقة والتشييد والبناء والتحول الأخضر والتحول الأخضر، وغيرها مما ينعكس إيجابًا على معدلات النمو الاقتصادي.
- وأوضح التقرير أن الحكومة تعمل في ذات الوقت على اتخاذ الإجراءات التي تمكنها من تحقيق نمو اقتصادي مُستدام وأخضر، فبجانب إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، تضع مصر استراتيجية واضحة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر ومكافحة التغيرات المناخية من خلال تشكيل مجلس أعلى للتغيرات المناخية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ووضع معايير وضوابط واضحة لاتساق المشروعات الاستثمارية مع المعايير البيئية، فضلاً عن تعزيز أدوات التمويل المبتكر والأخضر، حيث كانت مصر أول دولة تطلق سندات خضراء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أثناء جائحة كورونا، والعمل من خلال استراتيجيات واضحة للتحول نحو الطاقة المستدامة.

[1] https://alborsaanews.com/2022/05/11/1538766

- **البنك الأوروبي لإعادة الإعمار، يشيد بمشروعات البنية التحتية الرقمية فى مصر، ويثمن تحسن معايير وممارسات الحوكمة بالشركات مدفوعاً بالإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها[2].**

- أطلق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار التقرير الانتقالي "نحو تحقيق المكاسب الرقمية"، لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢، والذي يرصد في نسخته الحالية كيفية استفادة دول العمليات من التحول الرقمي كمحرك للنمو الاقتصادي لاسيما عقب جائحة كورونا، مع التركيز على دور الرقمنة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل البنية التحتية والمؤسسات المالية والتكنولوجيا المالية والمهارات.

- وسلط التقرير الضوء على التحول الرقمي الذي شهد تغيرًا كبيرًا في العديد من البلدان لاسيما خلال جائحة كورونا، حيث بدأت في تطوير خدماتها والاستعانة بالإنترنت، كما يرصد التقرير فجوات رقمية كبيرة بين مناطق عمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تعكس تفاوت القدرات في البنية التحتية والمهارات الرقمية.

- وأظهر التقرير أن البنية التحتية الرقمية تطورت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، على مستوى الإنترنت عالي السرعة وشبكات الجيل الرابع، وانخفضت تكلفة الحصول على المعلومات، وارتفعت مستويات التوظيف في قطاعات التحول الرقمي المختلفة، وتوقع التقرير أن يتم ميكنة ٤٠% من الوظائف على المدى المتوسط في الاقتصادات المتقدمة وعلى مستوى مناطق عمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

- وأشاد تقرير البنك الأوروبي بمشروعات البنية التحتية الرقمية ويؤكد على ضرورة تطوير الأطر التنظيمية وتنمية المهارات البشرية اللازمة لتعظيم الاستفادة من هذه المشروعات، متوقعًا أن تكون جمهورية مصر العربية من الدول الأسرع نمواً في المنطقة لمشروعات خدمات النطاق العريض، وكذلك ثمن تحسن معايير وممارسات الحوكمة بالشركات مدفوعاً بالإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها.

- وأشار التقرير إلى عدد من التوصيات منها أهمية الاستثمار في المهارات الرقمية حيث ستصبح أكثر أهمية بمرور الوقت، ويؤكد من خلال الأمثلة من مناطق البنك أنه حتى الاقتصادات الأقل تقدمًا رقميًا لديها القدرة على تطوير محاور لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حول الصناعات الرقمية الموجهة للتصدير، كما يوضح أنه يمكن أن يعزز الاستثمار في التقنيات الرقمية نمو الإنتاجية من خلال زيادة الكفاءة.

- وسد الفجوة فيما يتعلق بالمهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما سيساعد مناطق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على الاستفادة من فوائد التغيير التكنولوجي المستقبلي مع تقليل أي تأثير سلبي للرقمنة على سوق العمل.

- **«ديلي ميل» تختار مصر ضمن أفضل المقاصد السياحية للزيارة خلال الربيع والصيف[3].**

- اختار موقع ديلى ميل "Daily Mail" البريطاني الشهير مصر ضمن أفضل المقاصد السياحية للزيارة خلال فصلي الربيع والصيف بالعام الجاري، حيث جاءت مصر في المركز الثاني في قائمة أفضل المقاصد السياحية المرشحة، كما سلط الموقع الضوء على عدد من المدن السياحية المصرية، وذلك خلال التقرير الذي نشره الموقع تحت عنوان "أهم المقاصد للإجازات لعام ٢٠٢٢: اتجاهات السفر التي يجب مشاهدتها وأين تزور في فصلي الربيع والصيف".

- وأشار التقرير إلى المقصد السياحي المصري، وعدد من المدن السياحية المصرية والتي من بينها مدينة القاهرة التي وصفها بأنها نابضة بالحياة، ومدينة مرسى علم التي وصفها بأنها جنة الغواصين، لما تتمتع به من حياة بحرية ثرية بالشعاب المرجانية على شواطئ البحر الأحمر، كما أوضح أن مدينة الغردقة هي مدينة لقضاء الإجازات للاستمتاع بالمقومات السياحية المتنوعة التي تتمتع بها، وأشار إلى مدينة الأقصر التي تعتبر أكبر متحف مفتوح للآثار المصرية القديمة، وإلى منطقة أهرامات الجيزة ووصفها بالعظيمة والخالدة، كما أنها تحتوي على هرم الملك خوفو العجيبة الوحيدة الباقية من عجائب الدنيا السبع للعالم القديم.

- وأوضح التقرير أن المقصد السياحي المصري يعد من المقاصد السياحية القليلة في العالم التي تتميز بتنوع منتجاتها السياحية حيث يتمتع بمناظر طبيعية خلابة وحضارة عريقة، وفي نهاية التقرير دعا الموقع السائحين لزيارة المقصد السياحي المصري خلال العام الجاري، للاستمتاع بالعديد من المقومات السياحية المتنوعة والقيام بالأنشطة السياحية المختلفة التي يمكن تجربتها في مصر، لافتًا إلى أن العام الجاري يوافق ذكرى مرور ١٠٠ عام على اكتشاف مقبرة الملك توت عنخ آمون الفريدة.

---

[2] https://www.youm7.com/story/2022/4/14/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%89-%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1/5727929

[3] https://gate.ahram.org.eg/News/3476799.aspx

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

➢ **قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها، رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 200 نقطة أساس أي بنسبة ٢% ليصل إلى ١١,٢٥% و١٢,٢٥%و١١,٧٥%، على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٧٥%.**

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ١,١ تريليون جنيه استثمارات عامة و٣٥٠ مليار جنيه استثمارات خاصة بخطة ٢٠٢٢/٢٠٢٣[4].**

- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إنه كان من المُنتظر أن يُحقّق عام ٢٠٢٢/٢١ نموًا قَدرُه ٦,٤% بعد التعافي التدريجي من الجائحة، خاصة بعد تسجيل مُعدل نمو مُرتفع في النصف الأول من العام في حدود ٩%، إلا أن التأثيرات السلبيّة للأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة أثرت على توقّعات النمو القطاعيّة وتدفّقات الاستثمار، حيث تمت مُراجعة مُعدّل النمو المُستهدف للعام الجاري وخَفضِه إلى ٥,٧%، مشيرة إلى أن المؤشرات الأولية في الربع الثالث من ٢٠٢٢/٢١ تشير لتحقيق معدل نمو ٦%، مع توقّع قدر من التراجُع في عام ٢٠٢٣/٢٢ إلى ٥,٥% في ظل الأحداث الدوليّة الراهنة، قَبْل أن يُعاوِدَ مَنحاه التصاعُدي لِيُسجّل ٦,٢% و٦,٥% في العاميين التاليين، موضحة أن تلك المُعدّلات تُعد مُرتفعة مُقارنةً بالمُعدّل المُحقّق في عام ٢٠٢١/٢٠ والبالغ ٣,٣%.

- وأشارت / الدكتورة هالة السعيد إلى أنه من المُقدّر أن يَصِلَ الناتج المحلي الإجمالي في عام الخطة إلى نحو ٩,٢٦ تريليون جنيه بالأسعار الجاريةِ، بنسبة نمو ١٦,٣% عن ناتِج العام السابق والبالغ نحو ٧,٩٦ تريليون جنيه، كما يُقدّر الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنحو ٨,٤ تريليون جنيه في عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢ التي تستهدف إحداثِ طفرة استثمارية كبيرة مُقارنة بالأعوام السابقة، موضحة أنه للعام الثاني على التوالي تتجاوزُ الاستثمارات المُقدّرة التريليون جنيه، لتُسجّل نحو ١,٤٥ تريليون جنيه بالمُقارنة باستثماراتٍ مُتوقّعةٍ لعام ٢٠٢٢/٢١ قدرُها ١,٢٤ تريليون جنيه، بنسبة نمو تُناهِز ١٧%.

- وأضافت أنه من المُستهدف تخصيص نحو ١,١ تريليون جنيه كاستثمارات عامة بنسبة ٧٦% من إجمالي الاستثمارات مُقابل ٣٥٠ مليار جنيه استثمارات خاصة بنسبة ٢٤%، مؤكدة أن تلك الطفرة الاستثمارية أساسَها في المشروعات القومية المُستهدف إنشاؤُها والتوسّع فيها من خلال استثمارات الهيئات الاقتصاديّة العامة، متابعه انه على مستوى التوازن القطاعي للاستثمارات العامة، فقد راعتْ الخِطة تحقيقِ هيكلٍ مُتوازنٍ، بتوجيه نحو ٣٥,٦% من الاستثمارات العامة للقطاعات السلعيّة، ونحو ٣١,٨% من الاستثمارات العامة للقطاعات المعنيّة بالخِدْمات الإنتاجيّة، مُقابل ٣٢,٦% للأنشطة الاجتماعية من تعليم وصحةٍ وخدمات شباب ورياضة وغيرها.

- وأوضحت أنه سَيجري تَخْصِيص نحو ١٧,٥ مليار جنيه لدَوَاوين عُمُوم المُحافظات وديوان عَام وَزَارَة التَّنْمِيَة المحليّة فِي خِطَّهِ عَام ٢٠٢٣/٢٢، موضحة أنه سيخصّ مشروعات الطُرُق نَحْو ٤١٪ مِنْه تلك الاستثمارات، وخِدمات تَحْسِين البِيئَة نِسبَة ٢٠٪، وخدمات تَدْعِيم احْتِيَاجَات الوَحَدات المحليّة نِسبَة ١٤٪، بالإضافة إلى ١٢% لخِدمات الكَهْرُباء، ٧% لخدمات الأمن والإطفاء والمرور، ٦% لخِدمات الكباري والأنفاق.

- وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أنه على مُسْتَوَى المُحَافظات، يَتِمّ تَخْصِيص ٥٧,٦٪ مِن إجْمَالِيّ الاستثمارات المَحَلّيّة المُوزّعَة، على مُحَافَظَات أَقَالِيم الصَّعِيد وَالْقَنَاة وسيناء، وذلك مِن مُنْطَلِق تَضْيِيق الفجوة الداخلية بَيْن المُحافظات وَالْأَقَالِيم، وأن الخطة تؤكد أهمية الالتزام بتطبيقِ معايير الكفاءةِ والفاعليةِ في تحديد الأولويّات الاستثمارية وضمان عدالة التوزيع وذلك لتعظيم العائد من الاستثمارات العامة، مشيرة إلى إعطاء أولويّة مُطلقة لمشروعات التصنيع الدوائي وخدمات الرعاية الطبيّة التي تستهدفُ الحِفاظ على سلامة المواطن، والمشروعات التي تُسهم في تسريع عجلة الإنتاج والتشغيل.

- وأشارت إلى إن مَنشور الخِطة يتضمن مَجموعة من الأدِلّةِ الإرشاديّةِ لمعايير وضوابط الاستثمار، والمتمثلة في دليل الاستدامةِ البيئيةِ، ودليل التخطيط المُستجيبِ للنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى أولويّة توجيه الاستثمارات للمشروعات الخضراء والمشروعات التي تُراعي حقوق المرأة والطفل وذوي الهِمَم، موضحه تأكيد الخطة كذلك على ضرورة تطبيق منظومة البرامج والأداء للتعرّف على الإنجازات الفعليّة بالمُقارنة بالمُستهدفات الواردة بالخِطة.

- وحول تقرير الأولويّات، أوضحت الدكتورة / هالة السعيد أن الخطة تعطي الأولويّة لاستكمال المشروعات الجاري تنفيذُها والتي قَطعت شوطًا كبيرًا في التنفيذ بنسبة ٧٠% على الأقل بحيث يُتوقّع الانتهاء منها قبل نهاية عام الخطة.

- وأوضحت أن خِطّة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تتضمن وللمَرّة الأولى قسمًا خاصًا يتناولُ دور الخِطّة في تنفيذ

[4] https://mped.gov.eg/singlenews?id=1171&lang=ar

الاستراتيجيّة الوطنيّة لحقوقِ الإنسانِ (٢٠٢١ – ٢٠٢٦)، التي أطلقَها السيد/ رئيس الجمهوريّة في سبتمبر ٢٠٢١، من خلال الربط بين المشروعات والبرامج والمُبادرات التنمويّة التي تستهدفُها الخِطّة والمَحاور الرئيسة للاستراتيجيّة، مؤكدة أن الخطة أعطت اهتمامًا بالغًا بقضيتي الضغوط التضخّميّة وتداعيّاتها الاجتماعية التي يُواجهها الاقتصاد المصري حاليًا في ظل تبِعات الأزمات العالمية من خلال ما يُعرَفُ بِالتضخّم المُستورد، وكذلك قضية التشغيل والحِفاظِ على مُعدّلات البطالة في أدنى مُستوياتها.

- وفيما يتعلق باحتواء التضخم، أوضحت أن الخطة تضمنت آليات لامتصاص السيولة وضبط معدلات التضخم رغم تنامي الضغوط التضخمية العالمية، موضحة أن أبرز تلك الآليات تمثلت في إعطاء أولوية مُطْلَقة لتأمينِ احتياجاتِ البلاد الاستيراديةِ من السلع التموينية الاستراتيجية، إحكام الرقابة التموينية في الأسواق، بالإضافة إلى التوسّع في منافذ التوزيع والمعارض ومُبادرات توزيع السلع على الفئات الأكثرُ احتياجًا، مع استمرار توفير الدعم الحكومي لدرء التأثير السلبي على أسعارِ السلع الأساسية لعدم الإضرار بالفئات المُستحقة، ذلك فضلًا عما تم إقراره من موازنات طارئة لمُواجهة جائحة فيروس كورونا إثر ظهورها في مصر.
- و استعرضت الدكتورة / هالة السعيد، الآليات مشيرة إلى زيادة أعداد الأُسر المُستفيدة من برنامج التضامُن الاجتماعي، وزيادة المعاشات وحَذْ الإعفاءِ الضريبي لتوفير مزيدٍ من الحماية للفئات الأولى بالرعايّة، لافته إلى قيام الدولة بتخصيص ١٣٠ مليار جنيه للتعامُل مع تداعيّات الأزمة وتخفيف آثارها على المُواطن، على أن يتم توفير ٢,٧ مليار جنيه لضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة للمُستفيدين من برنامجي تكافُل وكرامة، فضلًا عن تخصيص نحو ١٩٠ مليار جنيه للهيئة القوميّة للتأمين الاجتماعي لصرف زيادة المعاشات بنسبة ١٣% بحد أدنى ١٢٠ جنيهًا بدءًا من أول أبريل المنتهي، وكذا تدبير ٣٦ مليار جنيه لصرف العلاوات الدوريّة للمُخاطَبين بالخدمةِ المدنيّةِ.
- وفيما يخص قضية البطالة، أكدت الدكتورة / هالة السعيد، استهداف الخطة توسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لتصل إلى ٩٠٠ ألف فرد، مع الإبقاء على مُعدّلات البطالة عند مُستواها الحالي ٧,٤% - ٧,٥%.
- وأضافت أن خِطّة عام ٢٠٢٣/٢٢ تشتمل كذلك على سياسات الدولة والبرامج الحكوميّة المُستهدفة للتصدّي للتغيّرات المُناخيّة وانعكاساتِها على النظامِ البيئي وعلى الاقتصادِ الوطني، وذلك في ضوء تَوصيّات قِمّة المُناخ التي عُقدت بمدينة جلاسجو بالمملكة المتحدة في عام ٢٠٢١، متابعه أنه وفي إطار استضافة مصر لقِمّة المُناخ ٢٠٢٢ (COP 27)، فإن الخِطّة تبرز حِرصَ مصر على تبنّي المُبادرات الحكوميّة الداعمة للنمو الأخضر المُستدام لتُشكّلَ استثماراتُها نسبة ٤٠% من إجمالي الاستثمارات العامة في عام الخِطّة، مُقابِل ٣٠% في الوقت الراهن، وصولًا إلى ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٥، إلى جانب استهداف رفع نسبة الطاقة المُتجّددة من جملة الطاقة المُستخدمة إلى ٢٠% عام ٢٠٢٣/٢٢، ثم إلى ٢٥% عام ٢٠٢٥/٢٤، ولتقترب من مُستهدفات عام ٢٠٣٥ (٤٢%)، فضلًا عن التوسّع في مشروعات النقل المُتطوّر، وإبرام اتفاقيّات دوليّة لإنتاج الهيدروجين الأخضر كمادة وسيطة لإنتاج الأمونيا الخضراء.

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والأمم المتحدة في مصر توقعان إعلان نوايا لتعزيز تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي المصري ٢٠٢١ - ٢٠٢٤[5].**

- شهدت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والسيدة إيلينا بانوفا، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في مصر، توقيع شراكة استراتيجية لدعم تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي المصري ٢٠٢١-٢٠٢٤.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إن الإعلان يعمل على تعزيز المشاركة في تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة من خلال شراكة إستراتيجية في تنفيذ أجندة الإصلاح الهيكلي الوطنية لمصر ٢٠٢١-٢٠٢٤، والتي تم إطلاقها في أبريل الماضي.
- وأضافت أن الاقتصاد العالمي قد بدأ للتو في التعافي من جائحة كورونا، لكن النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم قد تأثر سلبًا بالتداعيات الجيوسياسية العالمية، مشيرة إلى ارتفاع معدل التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية بما سيكن لهذه الاضطرابات من آثار واسعة على خطط تحقيق الانتعاش المستدام.
- وأوضحت أنه إدراكًا للأهمية الحاسمة للشراكات مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكذا مراكز الفكر والأوساط الأكاديمية لتعزيز تحقيق أجندة التنمية المستدامة، فإن توقيع الاتفاقية يسهم في تأسيس شراكة مهمة بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية، بما يمثل علامة فارقة في التعاون المستمر والناجح.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إطلاق الحكومة المصرية لبرنامج الإصلاح الهيكلي الوطني لمدة ٣ سنوات، موضحه أنه يهدف إلى تنويع إنتاج الاقتصاد المصري بالتركيز على ثلاثة قطاعات رائدة تتضمن قطاع التصنيع، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تمثل الركيزة الأساسية لبرنامج الإصلاح الهيكلي.
- وأضافت أن البرنامج يتضمن كذلك ركيزة أساسية شاملة مرتبطة برفع كفاءة مرونة سوق العمل، وتطوير التعليم الفني ونظام التدريب المهني بالشراكة بشكل رئيسي مع القطاع الخاص وتنفيذ نظام معلومات إدارة العمل لأول

[5] https://mped.gov.eg/singlenews?id=1164&lang=ar

مرة.

- وأوضحت أنه خلال تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي، فيتم العمل كذلك على تطوير مجالات محددة بالتعاون مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر تتضمن التنبؤ بالآثار المحتملة للإصلاحات على أهداف التنمية المستدامة المختارة، بالإضافة إلى مراجعة تدابير السياسة المحددة والأهداف الكمية المحددة في البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي مع التركيز على الشمولية والاستدامة، وكذلك تحديد المساعدة الفنية للأمم المتحدة ودعم تنمية القدرات لتسريع تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي، فضلًا عن تسهيل الشراكة الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين، وزيادة الوعي، حيث ستعمل الأطراف معًا للتعاون على زيادة الوعي بفوائد وانعكاسات الإصلاحات بين أصحاب المصلحة المختارين من خلال الحملات المشتركة للدعوة والتواصل.
- وعلقت السيدة بانوفا: "تفخر أسرة الأمم المتحدة بشراكتها مع الحكومة المصرية لمعالجة الإصلاحات الهيكلية الحاسمة التي ستدعم التنمية المستدامة وتساعد على ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ستعمل مشاركتنا مع الحكومة على تعزيز برنامج الإصلاح من خلال المراقبة القائمة على الأدلة والتنبؤ بتأثيرات السياسة لمساعدة مصر على التعافي بشكل أكبر من جائحة كورونا، وتخفيف آثار الأزمة الجيوسياسية الحالية، وتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة ".
- واستعرضت الدكتورة / ندى مسعود، المستشار الاقتصادي لوزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته مصر والمرحلة الثانية منه متمثلة في برنامج الإصلاح الهيكلي والذي يركز على جانب الاقتصاد الحقيقي ويأتي متسقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والأهداف الأممية ال ١٧، ويأخذ في الاعتبار ما يتعلق بالاقتصاد الأخضر وحماية البيئة والأمن الغذائي.
- وأشارت إلى أن اتفاقية الشراكة التي تم توقيعها والتي تتسق وإطار عمل الأمم المتحدة الإنمائي للشراكة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)، تعكس اهتمام الطرفين بالعمل معًا لمواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر الذي تم إطلاقه في أبريل ٢٠٢١، وتهدف حزمة الإصلاحات الشاملة إلى تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري خاصة في الثلاثة قطاعات الرائدة والمتمثلة في قطاع التصنيع والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- وأوضحت أن تهدف الشراكة بين الحكومة والأمم المتحدة في مصر إلى تسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة من خلال تعظيم فوائد تدابير الإصلاح، وتضم اتفاقية الشراكة التنفيذ المشترك للتدخلات في ستة مجالات للمساعدة في تعزيز الإصلاحات الاقتصادية وضمان التأثيرات الإيجابية عبر أهداف التنمية المستدامة وعلى حياة الفئات الأكثر ضعفًا، بما يشمل التنبؤ بالآثار المحتملة للإصلاحات على مختلف أهداف التنمية المستدامة مثل الحد من الفقر وخلق فرص العمل.

- **الحكومة تصدر قواعد جديدة لتحفيز نشاط الشركات الناشئة التكنولوجية[6].**

- تستعد الحكومة لتطبيق قواعد جديدة تهدف إلى إزالة العوائق أمام رواد الأعمال في قطاع التكنولوجيا، وذلك ضمن جهودها لتعزيز الاستثمار الخاص وتحفيز قطاع الشركات الناشئة التكنولوجية بالسوق المحلية. وتهدف التغييرات الجديدة لتسهيل عمليات تأسيس الشركات التكنولوجية، ومنح المزيد من الإعفاءات لتلك الشركات بالقطاع على شكل إعفاءات ضريبية وتعاملات جمركية تفضيلية، وذلك بناءً عن التوجيهات التي أصدرها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي.
- ووجه السيد الرئيس السيسي خلال الاجتماع بتمكين رواد الأعمال من تأسيس شركاتهم من خلال إخطار الحكومة رقميا من خلال منصة تقام لهذا الغرض، وذلك في إطار الجهود المبذولة "لإزالة جميع المعوقات أمام الشركات الناشئة ورواد الأعمال". كما وجه السيد الرئيس الحكومة بالسماح بإنشاء الشركات الافتراضية دون التقيد بضرورة وجود مقر فعلي لها، وذلك لتسهيل وتوفير التكاليف لتلك الشركات، كما سيجري أيضا تسهيل إجراءات تأسيس شركات الفرد الواحد.
- ستضاف شركات التكنولوجيا التي تسعى لاستيراد المكونات الإلكترونية إلى القوائم البيضاء لدى الجمارك. وينص لقانون الجمارك الجديد على أن يستفيد المستوردون المدرجون في القائمة البيضاء من تسريع عملية التخليص الجمركي للبضائع. وستكون الشركات المدرجة في القائمة قادرة أيضا على إنهاء الإفراج الجمركي لبضائعها دون الخضوع للتفتيش بشكل كامل، كما سيدفعون رسوما أقل.
- وتضمنت التوجيهات الرئاسية أيضا التوسع في إقامة المناطق التكنولوجية الاستثمارية الحرة، وكذا التوسع في الإعفاءات الضريبية، وتعمل عدة مؤسسات حكومية على وضع لوائح من أجل جذب شركات رأس المال المغامر العالمية إلى البلاد وزيادة الاستثمار في الشركات الناشئة المحلية. ومن المتوقع خلال الأشهر المقبلة أن يصدر نموذج موحد لاتفاق المساهمين لتأسيس الشركات الناشئة، إلى جانب طرح أدوات التمويل القابلة للتحول إلى

[6] https://enterprise.press/ar/stories/2022/05/16/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%B2-%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7-%D8%A7/#:~:text=16%20%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%88%202022-,%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9%20%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1%20%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF%20%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9%20%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%B2%20%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A9,%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83

ملكية أسهم، وإجراءات عمليات نقل ملكية الأسهم في الشركات الناشئة، بين أمور أخرى.

- **مؤسسات التصنيف الائتماني تستمر في تثبيت الثقة الائتمانية لمصر بعد تعاملها الإيجابي مع الصدمات الاقتصادية[٧].**

- أشار المركز الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء، إلى إن وسط تحديات وأزمات معقدة ومتشابكة تواجه الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا، وما أعقبها من تداعيات للأزمة الروسية الأوكرانية، تمكنت الدولة المصرية من صون مكتسبات الإصلاح الاقتصادي، على نحو ساهم في القدرة على امتصاص واحتواء الآثار السلبية للصدمات داخلياً وخارجياً، ودعم جهود تحفيز الاستثمار وتنويع أنماط الإنتاج وتوطين بعض الصناعات وزيادة مساهمات القطاع الخاص في مسيرة التنمية، الأمر الذي كان له ثماره في إبقاء مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية على نظرتها الإيجابية والمستقرة والمتفائلة للاقتصاد المصري.
- وأشار التقرير الصادر عن المركز الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء، إلى استمرار تثبيت التصنيف الائتماني لمصر بنظرة مستقبلية مستقرة، بعد موجة من تخفيض التصنيفات الائتمانية للعديد من دول العالم، حيث أبقت وكالة فيتش تصنيف مصر عند B+ منذ مارس ٢٠١٩، مؤكدة أن سجل مصر الأخير من الإصلاحات المالية والاقتصادية واقتصادها الكبير الذي حقق نموًا قويًا، أسهما في تثبيت التصنيف مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- وأوضح التقرير أن قد ثبتت مؤسسة **ستاندرد آند بورز** تصنيفها لمصر عند B منذ مايو ٢٠١٨، لافتة إلى أن نظرتها المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري تعكس توقعاتها بأن تسهم السياسات التي اتخذتها مصر في منع حدوث تدهور مالي كبير في ظل أزمة ارتفاع الأسعار العالمية.
- **وثبتت مؤسسة موديز** تصنيفها لمصر عند B2 منذ أبريل ٢٠١٩، مشيرة إلى أن ما قامت به مصر من إصلاحات اقتصادية ومالية يدعم ملفها الائتماني في ظل التحديات الراهنة، وذلك وفقاً لأحدث تقرير للوكالة والصادر بتاريخ يناير ٢٠٢٢.
- وأشار التقرير إلى أبرز تعليقات وتوقعات مؤسسات التصنيف الائتماني لأداء الاقتصاد المصري، حيث ألمحت فيتش إلى استمرار تعافى الاقتصاد المصري خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١ ليسجل معدل نمو قوي بلغ ٩,٨% مدفوعًا بنمو الصادرات والطلب المحلي، متوقعة أن يستمر الاقتصاد المصري في تحقيق نمو قوي خلال هذا العام.
- **وتوقعت مؤسسة فيتش** أيضاً أن يتقلص عجز الحساب الجاري خلال الأعوام المقبلة ليصل إلى ٣,٥% للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مشيرة إلى أن انتعاش كل من حركة المرور بقناة السويس وإيرادات السياحة ساهما في تقلص نسبة العجز خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١.
- أشارت **مؤسسة ستاندرد آند بورز** إلى أنه في ظل تطبيق سياسات نقدية انكماشية عالمياً، تأثرت معظم الأسواق الناشئة ومنها مصر بطبيعة الحال، متوقعة أن تتمكن مصر من إدارة الأوضاع الحالية، وذلك من خلال الحفاظ على سياساتها المالية على المدى المتوسط، وأكدت المؤسسة أن ما حققته مصر في السنوات الأخيرة من عجز ضئيل بميزان تجارتها البترولي، وما وصلت إليه الآن من اكتفاء ذاتي من الغاز بل وتحقيق فائض، أسهم في تخفيف حدة أزمة ارتفاع أسعار النفط العالمية على مصر، موضحة في الوقت نفسه أنها ترى آفاق نمو قوية على المدى المتوسط مدعومة بتنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية.
- أشارت مؤسسة موديز إلى أن قرارات البنك المركزي الأخيرة ساهمت في حماية احتياطيات النقد الأجنبي، متوقعة أن يسهم توصل مصر إلى مصادر تمويل إضافية في تقليص عجز الحساب الجاري.
- ويوضح الإنفوجراف من١ إلى ٣، مؤسسات التصنيف الائتماني تستمر في تثبيت الثقة الائتمانية لمصر بعد تعاملها الإيجابي مع الصدمات الاقتصادية

[7] https://gate.ahram.org.eg/News/3517112.aspx

في وسط أزمات هزت أقوى الاقتصادات العالمية..
صفحة 2 من 3
مؤسسات التصنيف الائتمانى تستمر فى تثبيت الثقة الائتمانية لمصر
بعد تعاملها الإيجابى مع الصدمات الاقتصادية العالمية
استمرار تثبيت التصنيف الائتمانى لمصر بنظرة مستقبلية مستقرة
فيتش
B+
Fitch
سجل مصر الأخير من الإصلاحات المالية والاقتصادية واقتصادها الكبير الذى حقق نمواً قوياً أسهما فى تثبيت التصنيف مع نظرة مستقبلية مستقرة
منذ مارس 2019
ستاندرد آند بورز
B
STANDARD &POOR'S
تعكس نظرتنا المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصرى توقعاتنا بأن تسهم السياسات التى اتخذتها مصر فى منع حدوث تدهور مالى كبير فى ظل أزمة ارتفاع الأسعار العالمية
منذ مايو 2018
موديز*
B2
Moody's
ما قامت به مصر من إصلاحات اقتصادية ومالية يدعم ملفها الائتمانى فى ظل التحديات الراهنة
منذ أبريل 2019

في وسط أزمات هزت أقوى الاقتصادات العالمية..
صفحة 3 من 3
مؤسسات التصنيف الائتمانى تستمر فى تثبيت الثقة الائتمانية لمصر
بعد تعاملها الإيجابى مع الصدمات الاقتصادية العالمية
أبرز تعليقات وتوقعات مؤسسات التصنيف الائتمانى لأداء الاقتصاد المصرى
فيتش
استمر تعافى الاقتصاد المصرى خلال الربع الثالث من عام 2021 ليسجل معدل نمو قوى بلغ 9.8٪ مدفوعاً بنمو الصادرات والطلب المحلى، ونتوقع أن يستمر الاقتصاد المصرى فى تحقيق نمو قوى خلال هذا العام
Fitch
ستاندرد آند بورز
فى ظل تطبيق سياسات نقدية انكماشية عالمياً، تأثرت معظم الأسواق الناشئة ومنها مصر بطبيعة الحال، ولكن نتوقع أن تتمكن مصر من إدارة الأوضاع الحالية وذلك من خلال الحفاظ على سياساتها المالية على المدى المتوسط
STANDARD &POOR'S
فيتش
من المتوقع أن يتقلص عجز الحساب الجارى خلال الأعوام المقبلة ليصل إلى 3.5٪ للعام المالى 2022/2023، كما ساهم انتعاش كل من حركة المرور بقناة السويس وإيرادات السياحة فى تقلص نسبة العجز خلال النصف الثانى من عام 2021
Fitch
ستاندرد آند بورز
نتيجة لما حققته مصر فى السنوات الأخيرة من عجز ضئيل بميزان تجارتها البترولى، وما وصلت إليه الآن من اكتفاء ذاتى من الغاز بل وتحقيق فائض، كل هذا يسهم فى تخفيف حدة أزمة ارتفاع أسعار النفط العالمية على مصر، كما نرى آفاق نمو قوية على المدى المتوسط مدعومة بتنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية
STANDARD &POOR'S
موديز
ساهمت قرارات البنك المركزى الأخيرة فى حماية احتياطيات النقد الأجنبى، ومن المتوقع أن يسهم توصل مصر إلى مصادر تمويل إضافية فى تقليص عجز الحساب الجارى
Moody's
موديز
استجابة مصر لتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية تعكس فعالية السياسات الحكومية، حيث ساهمت حزم الدعم فى التخفيف من تداعيات ارتفاع الأسعار
Moody's

- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، انخفاض قيمة العجز في الميزان التجاري خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ بنسبة ٢٩,٤%[٨].**

- أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية فبراير ٢٠٢٢ وقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري ٢,٧ مليار دولار خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ مقابل ٣,٨٢ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق بنسبة انخفاض قدره ٢٩,٤ ٪.
- ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٤١,٠ ٪ حيث بلغت ٤,١٢ مليار دولار خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ مقابل ٢,٩٢ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها: (أصناف أخري جاهزة من مواد نسجيه بنسبة ٧٦,٨ ٪، بطاطس بنسبة ٥٦,٨ ٪، ملابس جاهزة بنسبة ١٩,٥ ٪، اسمده بنسبة ١١,٦٪).
- وانخفضت قيمة صادرات بعض السلع خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها (برتقال طازج بنسبة ٣١,٠ ٪، عجائن ومحضرات غذائية متنوعة بنسبة ١١,٧٪، منتجات البان بنسبة ٦,٠٪، سجاد وكليم بنسبة ٤,٣٪).
- وارتفعت قيمة الواردات بنسبة ١,٢٪ حيث بلغت ٦,٨٢ مليار دولار خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ مقابل ٦,٧٤ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة واردات بعض السلع وأهمها (منتجات بترول بنسبة ٨١,٣ ٪، مواد اوليه من حديد او صلب بنسبة ٦١,٧٪، لدائن بأشكالها الأولية بنسبة ٣٨,٨٪، مواد كيماويه عضويه وغير عضويه بنسبة ٣٣,٧ ٪).
- وانخفضت قيمة واردات بعض السلع خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها: (قمح بنسبة ٤٨,٤ ٪، سيارات ركوب بنسبة ٣٨,٩ ٪، ادويه ومحضرات صيدلة بنسبة ١١,٠ ٪، فول صويا بنسبة ١٠,١٪).

- **معدل البطالة ينخفض إلى ٧,٢% في الربع الأول من ٢٠٢٢[٩].**

- أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نتائج بحث القوى العاملة للربع الاول (يناير - مارس) لعام ٢٠٢٢، حيث بلغ معدل البطالة ٧,٢٪ من إجمالي قوة العمل مقابل ٧,٤٪ في الربع السابق من عام ٢٠٢١ بانخفاض قدره ٠,٢ ٪ عن كلا من الربع السابق والربع المماثل من العام السابق.
- سجل تقدير حجم قوة العمل ٢٩,٨٩٥ مليون فرد مقابل ٢٩,٦٥٣ مليون فرد خلال الربع السابق بنسبة ارتفاع مقدارها ٠,٨٪ وقد بلغت قوة العمل في الحضر ١٣,١٧٠ مليون فرد بينما بلغت في الريف ١٦,٧٢٥ مليون فرد. أما على مستوى النوع فقد بلغ حجم قوة العمل للذكور ٢٤,٦٧٠ مليون فرد بينما بلغت للإناث ٥,٢٢٥ مليون فرد.
- ويرجع سبب ذلك الارتفاع الي ارتفاع أعداد المشتغلين بمقدار ٢٩٧ ألف مشتغل خلال الربع الحالي عن الربع السابق وانخفاض المتعطلين بمقدار (٥٥) ألف متعطل مما أدى إلى زيادة قوة العمل بمقدار (٢٤٢) ألف فرد.
- سجل عدد المتعطلين ٢,١٤٥ مليون متعطل بنسبة ٧,٢٪ من إجمالي قوة العمل (١,٢٢٠مليون ذكور ،٩٢٥ ألف إناث) مقابل ٢,٢٠٠مليون متعطل في الربع الرابع ٢٠٢١ بانخفاض قدره (٥٥) ألف متعطل بنسبة ٢,٥٪، وبانخفاض قدره ١٠ ألاف متعطل عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٠,٥٪.

[8]https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx?page_id=/Admin/News/PressRelease/202251614342_%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%20%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%89_%20%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%20-%20%20.pdf&Type=News

[9]https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx?page_id=/Admin/News/PressRelease/2022515123825_666.pdf&Type=News

ثالثاً: النشاط المالي

- ***التخصيم***

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريبًا مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

- ***التأجير التمويلي***

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

- **الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:**

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.

- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:

- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.

- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.

- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويلي لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.

- سداد ديونDebt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

- ***التمويل متناهي الصغر***

- **الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر[10]:**

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيماً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.

- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألاّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.

- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.

- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

- **جهاز تنمية المشروعات يساهم بفعالية بتنفيذ خطة الدولة لدعم وتمويل المشروعات الصناعية[11].**

- أكدت الأستاذة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات على اهتمام القيادة السياسية بالتعامل السريع مع كافة المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الأحداث العالمية الطارئة مما يؤكد على قدرة الدولة وصلابتها في مواجهة هذه التحديات والعمل على إيجاد حلول سريعة لتخطيها بهدف استمرار تنفيذ الخطط الاقتصادية ومشروعات التشييد والبناء والصناعة والاستثمار رغم جائحة كورونا التي نجحنا في اجتيازها حتى الآن بلا أعراض سلبية خطيرة على الاقتصاد الوطني.

- وأشارت إلى أن الدولة وضعت خطة جديدة لمواجهة التحديات الاقتصادية الناتجة عن أزمة الحرب بين روسيا وأوكرانيا والتي هزت العديد من اقتصاديات العالم الكبرى لتستطيع مصر أن تستكمل خطط التنمية والاستثمار التي تلبى طموحات الشعب وتضمن له الاستقرار الاقتصادي وتوافر السلع الضرورية مع العمل على خفض معدلات التضخم.

- وأوضحت أن جهاز تنمية المشروعات سيعمل على تنفيذ توجيهات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الجهاز فيما يخص تقديم كافة أوجه الدعم للمشروعات الناشئة الصغيرة ومتناهية الصغر مع دعم المشروعات القائمة خاصة الصناعية لتطويرها وزيادة انتاجيتها بما يساهم في تلبية احتياجات المواطن المصري مع وضع خطة لتمويل المشروعات التي توفر بدائل للمنتجات التي يتم استيرادها.

- وأضافت أن الدولة المصرية أعطت اهتماما خاصا بقطاع المشروعات الصغيرة إدراكا منها لأهميتها في بناء جيل جديد من رجال الأعمال وثقة في قدرات الشباب المصري على المساهمة الفعالة في الاقتصاد وتنفيذ الخطة الطموحة لتقدم الدولة وتنميتها لذلك تم إقرار قانون تنمية المشروعات ١٥٢ لعام ٢٠٢٠ الذى اختص بتهيئة البيئة التشريعية الملائمة لدعم ونمو قطاع المشروعات الصغيرة ومساندة ريادة الأعمال حيث اهتم بشكل خاص بمشروعات ريادة الأعمال ومنحها العديد من الحوافز التمويلية والفنية والتسويقية مع دعم حاضنات الأعمال التي تقدم خدماتها للمشروعات حديثة التأسيس ومساعدة الشباب علي تحويل أفكارهم إلى مشروعات ذات جدوى

[10] http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx

[11] https://www.msme.eg/ar/Pages/news/NewsInfo.aspx?Newsid=338

اقتصادية وقادرة على الوصول لمنتج متميز يتمتع بالقدرة على المنافسة في الأسواق المحلية. وأشارت نيفين جامع إلي أنه تم التنسيق مع الجهات المختصة بالدولة بتفعيل إجراءات تأسيس مشروعات رواد الأعمال وفقا لتوقيتات معينة ورسوم مخفضة تلتزم بها الجهات المانحة لتراخيص التشغيل.

- وأكدت أن جهاز تنمية المشروعات يقدم تمويلا مباشرا من خلال فروعه بكافة المحافظات وكذلك من خلال كبرى البنوك التي يتعاون معها وذلك بما يتفق مع خطته الحالية للتوسع في تمويل مختلف أنواع المشروعات الصغيرة خاصة الصناعية والإنتاجية.

- **جهاز تنمية المشروعات ينفذ خطة طموحة للتوسع في تسويق منتجات أصحاب المشروعات الصغيرة بالتعاون مع كبرى منصات التجارة الالكترونية[١٢].**

- أكدت الأستاذة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، أن الجهاز ينفذ خطة طموحة للتوسع في تسويق منتجات أصحاب المشروعات الصغيرة بالتعاون مع كبرى منصات التجارة الاليكترونية وتطوير مهارات أصحاب المشروعات وتدريبهم على تطوير منتجاتهم والارتقاء بجودتها لتتمكن من المنافسة محليا وعالميا.

- وأشارت إلى أن الجهاز قام منذ بداية العام الحالي بالتعاون مع كبرى منصات التجارة الالكترونية مثل جوميا وأمازون لإتاحة الفرص التسويقية الواعدة لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر خاصة من اصحاب المنتجات المتميزة ذات الجودة العالية وأوضحت أن فروع جهاز تنمية المشروعات في المحافظات تقوم الآن بعقد دورات تدريبية مجانية متخصصة في مجال التسويق الإلكتروني وذلك لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر سواء الممولة من الجهاز أو من أي مصادر اخرى لتأهيلهم في مجال التسويق الإلكتروني والعرض الاحترافي للمنتجات حيث تلقى المئات من أصحاب المشروعات هذه الدورات في محافظات الإسماعيلية والشرقية والبحيرة وبني سويف والمنيا ومدينة العاشر من رمضان وجاري عرض منتجاتهم في كبرى مواقع التسويق الالكتروني التي تعاقد معها الجهاز.

[12] https://www.msme.eg/ar/Pages/news/NewsInfo.aspx?Newsid=333

- ***الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:***

تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

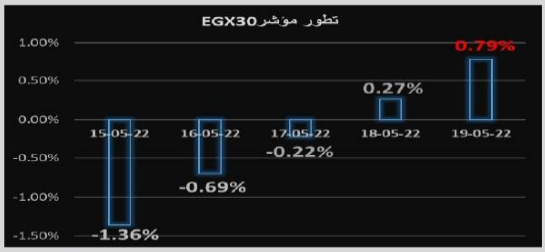

تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكبر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة ٠,٧٩% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 19 مايو ٢٠٢٢ مقارنة بانخفاض بنسبة -١,٣٦% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -٠,٦٤% مقارنة بنسبة -٠,٤٢% في بداية الأسبوع.

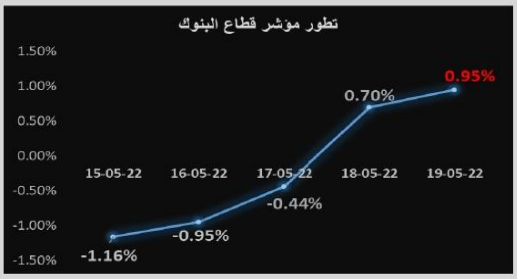

سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة ٠,٩٥% مقارنةً بانخفاض بنسبة -١,١٦% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -٠,٧٣%، مقارنةً بنسبة -٠,٦٨% في بداية الأسبوع.

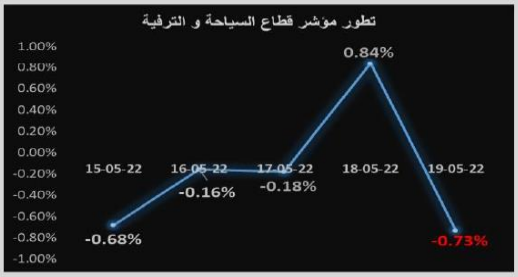

فئات المستثمرين

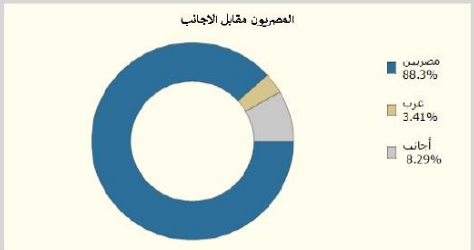

رابعاً: انفوجراف

- **انفوجراف (١) يوضح تقرير وزارة النقل والذي يشير إلى أن حركة البضائع بالموانئ المصرية قد ارتفعت بنسبة ٧% عام ٢٠٢١:**

- **انفوجراف (٢) يوضح تقرير البنك الدولي، الذي يشير أن لا بد من تكثيف الجهود لخفض عمليات حرق الغاز الطبيعي:**